European Centre for Counterterrorism and Intelligence Studies **ECCI**

المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات ـ ألمانيا وهولندا

https://www.europarabct.com/

ملف أمن دولي ـ الحروب، الإبادة الجماعية وجرائم الحرب في المواثيق الدولية

يتناول الملف بالعرض والتحليل المؤسسات والمواثيق الدولية التي تعني بجرائم الحرب والإبادة الجماعية، ودورها في النظر بجرائم حرب أوكرانيا وحرب غزة، والمعايير التي تعتمدها هذه المؤسسات في في تصنيف جرائم الحرب، والجماعات المتطرفة. ويركز الملف في تحليله على المحاور التالية:

1. أمن دولي ـ محكمة العدل الدولية، ودورها في حرب غزة
2. أمن دولي ـ المحكمة الجنائية الدولية، المهام ودورها في الحروب
3. أمن دولي ـ محكمة العدل الأوروبية ـ الجدل حول وضع حماس على قائمة التطرف

1- أمن دولي ـ محكمة العدل الدولية، ودورها في حرب غزة

تعتبر محكمة العدل الدولية هي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، وتتولى المحكمة الفصل طبقا لأحكام القانون الدولي في النزاعات القانونية التي تنشأ بين الدول، وتقدم المحكمة آراء استشارية بشأن المسائل القانونية التي قد تحيلها إليها أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وعلى الرغم من أن المحكمة لم تدع الى وقف فوري لإطلاق النار في غزة الا أنها طالبت إسرائيل بالتأكد من الجيش الإسرائيلي عدم ارتكاب جرائم حرب وتوفير الخدمات الأساسية للفلسطينيين.

محكمة العدل الدولية

تعد محكمة العدل الدولية هي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، ومقرها في قصر السلام (لاهاي - هولندا) وبدأت المحكمة العمل في العام 1946، بعدما حلت مكان محكمة العدل الدولية الدائمة التي كان مقرها أيضا في قصر السلام (لاهاي - هولندا) منذ عام 1922. تعمل محكمة العدل الدولية بموجب نظام أساسي يشبه إلى حد كبير سابقتها، ونظام المحكمة مرفق بميثاق الأمم المتحدة، وهو جزء لا يتجزأ منه. للمحكمة دور مزدوج في حل النزاعات القانونية التي تحيل إليها الدول وفقا للقانون الدولي. كذلك تقدم المحكمة فتاوى في المسائل القانونية المحالة إليها من قبل أجهزة الأمم المتحدة والوكالات الدولية. تتخذ قرارات المحكمة وفقا للمعاهدات والاتفاقيات الدولية المعمول بها، بالإضافة الى العرف الدولي، والمبادئ العامة للقانون، والأحكام القضائية . .مؤتمر ميونخ للأمن 2022

تتألف محكمة العدل الدولية من (15) عضوا منتخبين لمدة تسع سنوات من قبل الجمعية العامة الأمم المتحدة ومجلس الأمن. يصوت هذان الجهازان في آن واحد ولكن بصفة مستقلة أحدهما عن الأخر. لاتشمل المحكمة أكثر من قاض واحد من الجنسية نفسها لبلد

ما. وتجرى الانتخابات كل ثلاث سنوات لثلث المقاعد، ويجوز إعادة انتخاب الأعضاء المنتهية مدتهم، ولايمثل أعضاء محكمة العدل الدولية حكوماتهم وهم قضاة مستقلون.

يجب أن تتوفر في القضاة المؤهلات المطلوبة في بلدانهم للتعيين في أرفع المناصب القضائية، أو أن يكونوا رجال قانون ذوي كفاءة مشهود بها في القانون الدولي. يجب أيضاً أن تعكس المحكمة في تكوينها أبرز الأنظمة القانونية الرئيسية دوليا. وبحال لم تتضمن المحكمة قاض يحمل جنسية دولة طرف في قضية معروضة أمامها، يجوز لتلك الدولة أن تختار قاضيا مخصصا لتلك القضية. لدى محكمة العدل الدولية أمانة عامة خاصة بها، هي قلم المحكمة، التي تقدم خدمات لدعم إقامة العدل وتقوم بدور الأمانة في أي منظمة دولية أخرى. يرأسها رئيس قلم المحكمة، الذي ينتخب لمدة سبع سنوات قابلة للتجديد.

أبرز القرارت والأحكام التي اتخذتها محكمة العدل الدولية

دعوى هولندا وكندا ضد سوريا لدى محكمة العدل الدولية، 2023 : أعلنت محكمة العدل الدولية أن هولندا وكندا رفعتا دعوى مشتركة ضد سوريا يُزعم فيها انتهاك السلطات في دمشق لاتفاقيات وفي 16 نوفمبر2023، أصدرت محكمة العدل الدولية قرارا يطالب سوريا باتخاذ جميع الإجراءات الفعالة.مؤتمر ميونخ للأمن 2020

طلب إيران الإفراج عن أصول مالية مجمدة 2023 : رفعت إيران في يونيو 2016 قضية ضد الولايات المتحدة الأمريكية أمام المحكمة، طالبت فيها واشنطن بالإفراج عن أموال جمدتها بقيمة حوالي ملياري دولار.وفي مارس 2023، قضت محكمة العدل الدولية بعدم الاختصاص في قضية أصول إيران المجمدة في الولايات المتحدة.

دعوى إيران ضد واشنطن بسبب العقوبات 2018 : في أواخر أغسطس عام 2018، رفعت إيران رفعت دعوى قضائية أمام المحكمة زعمت فيها أن الولايات المتحدة انتهكت معاهدة الصداقة والعلاقات الاقتصادية والحقوق القنصلية لعام 1955 بين البلدين بسبب العقوبات التي فرضتها واشنطن على إيران. أصدرت المحكمة قرارا بأنه "لا ينبغي أن تؤثر العقوبات الأمريكية على الوضع الإنساني في إيران ولا على الطيران المدني"، وهو الحكم الذي أعربت واشنطن عن رفضها الالتزام به.

مفهوم الإبادة الجماعية

تعرف الإبادة الجماعية بإنها أي فعل "يرتكب بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة على أسس قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية". وبحسب تعريف الأمم المتحدة، تشمل هذه الأفعال قتل البشر، وإلحاق الأذى الجسدي أو النفسي بهم، وتدهور ظروفهم المعيشية إلى حد يهدد حياتهم، ومنع الولادات في هذه الفئة السكانية، والإبعاد القسري للأطفال. اعترف بالإبادة الجماعية كجريمة بموجب القانون الدولي، مما مهد الطريق لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة للإبادة الجماعية في عام 1948.

دخلت اتفاقية الأمم المتحدة للإبادة الجماعية حيز التنفيذ في عام 1951.والمحكمة الجنائية الدولية هي المكلفة بالتحقيق في قضايا جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وعقد المحاكمات بشأنها. ووفقا لنظامها الأساسي، يمكن محاكمة أي شخص يرتكب جريمة الإبادة الجماعية أو يأمر بها أو يشارك فيها أو يحرض عليها. وهناك محكمة أخرى، وهي محكمة العدل الدولية في لاهاي، تتعامل مع النزاعات بين الدول ويمكنها أن تقرر ما إذا كانت الدول مسؤولة عن الإبادة الجماعية.

دور محكمة العدل الدولية في حرب أوكرانيا

أصدرت محكمة العدل الدولية في مارس 2022 قرارا لصالح أوكرانيا، وأمرت روسيا بـ"التعليق الفوري" لعملياتها العسكرية المستمرة. وعارضت موسكو الحكم قائلة إن المحكمة، التي تفصل في النزاعات بين الدول، غير مختصة للنظر في القضية. أكدت محكمة العدل الدولية التي تتخذ مقرا في لاهاي بهولندا في الثاني من فبراير 2024.، أنها مؤهلة للنظر في الجزء الأكبر للقضية المرفوعة أمامها،والتي تتهم فيها كييف موسكو بالتذرع بوقوع "إبادة جماعية" في أوكرانيا لشن هجومها

أصدرت محكمة العدل الدولية قرارا في قضية منفصلة رفعتها أوكرانيا واتهمت فيها روسيا بتقديم دعم مالي للانفصاليين في شرق أوكرانيا على مدى سنوات قبل حرب أوكرانيا، ورفضت محكمة العدل الدولية معظم طلبات أوكرانيا، لكنها خلصت إلى أن موسكو فشلت في التحقيق في الانتهاكات المحتملة للاتفاقية الدولية بشأن مكافحة تمويل الإرهاب.

يقول "شتيفان تالمون " خبير القانون الدولي في "بون" في 18 يناير 2024 إنه "في العامين أو الثلاثة الماضية، أصبح شائعا أكثر أن تتدخل دول أخرى في الدعاوى المرفوعة أمام محكمة العدل الدولية. وفي قضيتين أخريين تتعلقان باتفاقية منع الإبادة الجماعية، هما دعوى أوكرانيا ضد روسيا وغامبيا ضد ميانمار - انضمت دول أخرى، بما في ذلك ألمانيا، إلى الإجراءات. وحتى الآن، أعلنت بنغلادش والأردن أنهما ترغبان في الانضمام ودعم الدعوى التي رفعتها جنوب إفريقيا، كما يقول "تالمون" ويتوقع صدور أكثر من (30) إعلانا للتدخل في العملية برمتها، غالبيتها لدعم جنوب إفريقيا .أمن دولي - مؤشر موءتمر ميونخ للأمن لعام 2024 - مصادر التهديدات والمنهجية

دور محكمة العدل الدولية في حرب غزة

رفعت جنوب إفريقيا الدعوى التي تتهم فيها إسرائيل بانتهاك اتفاقية الأمم المتحدة لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لأن كلا البلدين صادقا على اتفاقية الأمم المتحدة لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها وتختص المحكمة بتسوية القضايا المتعلقة بالاتفاقية. طلبت محكمة العدل الدولية من إسرائيل "منع ومعاقبة" التحريض على الإبادة، ولكنها لن تبت في جوهر الدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل حول ما إذا كانت ترتكب إبادة جماعية قبل وقت طويل. إذ قد يتطلب التحقيق سنوات.

اكتفت محكمة العدل الدولية بإصدار قرار حول تدابير عاجلة قبل النظر في صلب القضية. أمرت محكمة العدل الدولية إسرائيل بالسماح بإدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، في حكم يثير اهتمام العالم أجمع. وتابعت محكمة العدل الدولية أن على إسرائيل "اتخاذ جميع الإجراءات الممكنة لمنع التحريض المباشر والعلني على ارتكاب إبادة والمعاقبة عليه"، و"عليها أن تمنع كل أعمال الإبادة المحتملة في قطاع غزة."

قررت محكمة العدل الدولية، في 17فبراير 2024 أن "الوضع الخطير في قطاع غزة لا يتطلب المزيد من التدابير المؤقتة بخلاف تلك القائمة بالفعل". تؤكد محكمة العدل الدولية أن إسرائيل تظل ملزمة بالامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية، بما في ذلك من خلال ضمان سلامة وأمن الفلسطينيين في قطاع غزة."

**

2- أمن دولي ـ المحكمة الجنائية الدولية، المهام ودورها في الحروب

تصدرت المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية الاهتمام مجددًا منذ نوفمبر 2023، بالتزامن مع الدعوات القضائية التي حركتها عدة دول اتهمت فيها إسرائيل بارتكاب جرائم في حربها على غزة ترتقي إلى مستوى الإبادة الجماعية، لعل أبرزها ما تقدمت به جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية نتج عنه إصدار تدابير مؤقتة لضمان حماية المدنيين الفلسطينيين وقت الحرب وذلك في 26 أكتوبر 2024، أما الجنائية الدولية فتصدرت تصدرت أخبارها في عام 2023 لإصدارها مذكرة اعتقال بتهمة ارتكاب جرائم حرب ضد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ويتولى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أيضًا تحقيقًا مفتوحًا في الوضع في إسرائيل وفلسطين منذ نوفمبر 2023.

ما هي المحكمة الجنائية الدولية؟

المحكمة الجنائية الدولية ICC)) أو ((ICCt هي منظمة حكومية دولية ومحكمة دولية مقرها في لاهاي، هولندا، وهي المحكمة الدولية الدائمة الأولى والوحيدة التي لها ولاية قضائية لمحاكمة الأفراد على الجرائم الدولية المتمثلة في الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وجريمة العدوان، وتختلف المحكمة الجنائية الدولية عن محكمة العدل الدولية، وهي أحد أجهزة الأمم المتحدة التي تنظر في النزاعات بين الدول، تأسست المحكمة الجنائية الدولية عام 2002 بموجب نظام روما الأساسي متعدد الأطراف، ويعتبرها أنصارها خطوة كبيرة نحو العدالة، وإبداعًا في القانون الدولي وحقوق الإنسان، ومع ذلك، فقد واجهت عددًا من الانتقادات من الحكومات وجماعات المجتمع المدني، بما في ذلك الاعتراضات على اختصاصها القضائي، واتهامات بالتحيز، والمركزية الأوروبية والعنصرية، والتشكيك في نزاهة اختيار القضايا وإجراءات المحاكمة، والشكوك حول فعاليتها.أمن دولي ـ كيف يتعامل المجتمع الدولي مع التصعيد في غزة؟

للمحكمة الجنائية الدولية أربعة أجهزة رئيسية: الرئاسة، الأقسام القضائية، مكتب المدعي العام وقلم المحكمة، الرئيس هو أعلى قاضٍ يختاره القضاة الثمانية عشر في الدائرة القضائية، وتتكون الدائرة القضائية من ثمانية عشر قاضياً وتنظر في القضايا المعروضة على المحكمة، يرأس مكتب المدعي العام المدعي العام، الذي يقوم بالتحقيق في الجرائم ومباشرة الإجراءات الجنائية أمام الدائرة القضائية، يرأس قلم المحكمة المسجل وهو مكلف بإدارة جميع الوظائف الإدارية للمحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك المقر الرئيسي ووحدة الاحتجاز ومكتب الدفاع العام، كما توظف المحكمة الجنائية الدولية أكثر من 900 موظف من حوالي 100 دولة وتجري إجراءاتها باللغتين الإنجليزية والفرنسية.

مهام الجنائية الدولية

تقوم المحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق مع الأفراد المتهمين بارتكاب أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي، وهي: الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، وجريمة العدوان، وتحاكمهم، حيثما يكون ذلك ضروريًا، تهدف المحكمة الجنائية الدولية إلى أن تكون بمثابة "محكمة الملاذ الأخير"، وهي تكمل الأنظمة القضائية الوطنية القائمة ولا يجوز لها ممارسة ولايتها القضائية إلا عندما تكون المحاكم الوطنية غير راغبة أو غير قادرة على محاكمة المجرمين، مع ذلك فهي تفتقر إلى الولاية القضائية الإقليمية العالمية ولا يجوز لها إلا التحقيق والمحاكمة في الجرائم المرتكبة داخل الدول الأعضاء، أو الجرائم التي يرتكبها مواطنو الدول الأعضاء، أو الجرائم في الحالات المحالة إلى المحكمة من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

أحكام سابقة

عقدت المحكمة الجنائية الدولية أول جلسة استماع لها في عام 2006، بشأن اتهامات بارتكاب جرائم حرب ضد توماس لوبانجا ديبلو، المسمى

بـ"أميرالحرب" الكونغولي المتهم بتجنيد الأطفال، وقد كانت إدانته اللاحقة في عام 2012 هي الأولى في تاريخ المحكمة، وفتح مكتب المدعي العام اثني عشر تحقيقا رسميا ويجري تسعة تحقيقات أولية إضافية، فضلاً عن ذلك تم توجيه الاتهام إلى عشرات الأفراد في المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك زعيم المتمردين الأوغندي جوزيف كوني ، الرئيس السوداني السابق عمر البشير، الرئيس أوهورو كينياتا من كينيا، رئيس الدولة الليبية معمر القذافي، رئيس ساحل العاج لوران غباغبو ونائب الرئيس السابق جان، بيير بيمبا من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أصدر قضاة المحكمة الجنائية الدولية، في 17 مارس 2023، أوامر اعتقال بحق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والمفوضة الرئاسية لحقوق الأطفال في روسيا ماريا لفوفا بيلوفا بتهمة اختطاف الأطفال في الحرب الروسية الأوكرانية 2022، بذلك أصبح بوتين أول رئيس دولة عضو دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يخضع لمذكرة اعتقال من المحكمة الجنائية الدولية، وعلى الرغم من أن روسيا سحبت توقيعها من نظام روما الأساسي في عام 2016، وبالتالي فهي ليست مشاركًا في المحكمة الجنائية الدولية ولا تخضع لولايتها القضائية، إلا أنه يمكن اتهام بوتين باتخاذ إجراءات ضد أوكرانيا، التي ليست طرفًا ولكنها قبلت اختصاص المحكمة، منذ عام 2014، وإذا سافر بوتين إلى دولة طرف، فمن الممكن أن يتم اعتقاله من قبل السلطات المحلية

تعريف جرائم الحرب

تُعرف الإبادة الجماعية بأنها أي من الأفعال التالية المرتكبة بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية: قتل أفراد الجماعة؛ التسبب في ضرر جسدي أو عقلي خطير لأعضاء المجموعة؛ تعمد فرض ظروف معيشية على المجموعة بهدف تدميرها الجسدي كليًا أو جزئيًا؛ فرض تدابير تهدف إلى منع الولادات داخل الجماعة؛ نقل أطفال المجموعة قسراً إلى مجموعة أخرى، كما يُعرّف

النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية جرائم الحرب بأنها، "الانتهاكات الجسيمة للقوانين والأعراف المطبقة في النزاعات المسلحة الدولية" و"الانتهاكات الجسيمة للقوانين والأعراف المطبقة في نزاع مسلح ليس له طابع دولي"، كما يوفر النظام الأساسي للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا والمحكمة الخاصة لسيراليون ولائحة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية رقم2000/15 الخاصة بتيمور الشرقية الولاية القضائية على الانتهاكات "الخطيرة" للقانون الإنساني الدولي.

أثناء قضية ديلاليتش في عام 2001، عند تفسير المادة 3 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة التي تسرد انتهاكات قوانين أو أعراف الحرب التي تتمتع المحكمة باختصاصها، ذكرت دائرة الاستئناف أن التعبير "قوانين وأعراف الحرب" تشمل جميع قوانين وأعراف الحرب بالإضافة إلى تلك المذكورة في المادة، توجد صفة "خطيرة" مقترنة بكلمة "انتهاكات" في الأدلة العسكرية والتشريعات الخاصة بالعديد من الدول، كما أن هناك ممارسة لا تحتوي على صفة "الخطيرة" فيما يتعلق بالانتهاكات والتي تعرف جرائم الحرب بأنها أي انتهاك لقوانين أو أعراف الحرب، وبالمثل، لا تشترط الأدلة والتشريعات العسكرية لعدد من الدول أن تكون انتهاكات القانون الإنساني الدولي خطيرة حتى ترقى إلى مستوى جرائم الحرب، ومع ذلك، فإن معظم هذه الممارسة توضح هذه الانتهاكات في شكل قوائم جرائم حرب، تشير عادةً إلى أعمال مثل السرقة والتدمير التعسفي والقتل وسوء المعاملة، مما يشير إلى أن هذه الدول في الواقع تقصر جرائم الحرب على نطاق محدود.

تركز اتفاقيات لاهاي المعتمدة في عامي 1899 و1907 على حظر استخدام الأطراف المتحاربة لوسائل وأساليب معينة في الحرب، وقد تم اعتماد العديد من المعاهدات الأخرى ذات الصلة منذ ذلك الحين، وفي المقابل، تركز اتفاقية جنيف لعام 1864 واتفاقيات جنيف اللاحقة، ولا سيما اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والبروتوكولان الإضافيان لعام

1977، على حماية الأشخاص الذين لا يشاركون أو كفوا عن المشاركة في الأعمال العدائية، يحدد كل من قانون لاهاي وقانون جنيف العديد من انتهاكات قواعده، ولكن ليس كلها، على أنها جرائم حرب. ومع ذلك، لا توجد وثيقة واحدة في القانون الدولي تقنن جميع جرائم الحرب. يمكن العثور على قوائم جرائم الحرب في كل من القانون الإنساني الدولي ومعاهدات القانون الجنائي الدولي، وكذلك في القانون العرفي الدولي، وقد صدقت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اتفاقيات جنيف لعام 1949، في حين أن البروتوكولات الإضافية وغيرها من معاهدات القانون الإنساني الدولي لم تصل بعد إلى نفس المستوى من القبول، ومع ذلك، فإن العديد من القواعد الواردة في هذه المعاهدات تم اعتبارها جزءًا من القانون العرفي، وبالتالي فهي ملزمة لجميع الدول (والأطراف الأخرى في النزاع).

الفرق بين الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية

غالبًا ما يتم الخلط بين محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، وبينما تقع المحكمتان في لاهاي بهولندا، فإن هذا هو المكان الذي تنتهي فيه أوجه التشابه، تعد المحكمة الجنائية الدولية مؤسسة أحدث بكثير ولم تعمل إلا منذ حوالي 20 عامًا، فهي، مثل المحكمة الجنائية المحلية، تحاكم الأفراد لارتكابهم جرائم، وبمجرد تصديق الدول على نظام روما الأساسي ، الذي يحدد قائمة الجرائم التي يمكن للمحكمة الجنائية الدولية مقاضاتها، فلن يكون لها أي دور آخر تقريباً، وعادةً ما يقوم المدعي العام بالتحقيق في الموقف الذي من المحتمل أن تكون قد ارتكبت فيه جرائم، كما هو الحال في دارفور أو أوكرانيا أو فلسطين أو فنزويلا على سبيل المثال.أمن دولي ـ موقف دول أوروبا من حركة حماس

يمكن لمحكمة العدل الدولية النظر فيما إذا كانت دولة ما قد ارتكبت جريمة إبادة جماعية بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية، وإذا تم رفع قضية بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية، فلا تستطيع محكمة العدل الدولية النظر في مسائل أخرى مثل شرعية الغزو أو ما إذا كانت جرائم حرب

وجرائم ضد الإنسانية قد ارتكبت، ومن ناحية أخرى، تحاكم المحكمة الجنائية الدولية جرائم الإبادة الجماعية باعتبارها جريمة يرتكبها أفراد، ولها أيضًا ولاية قضائية على جرائم أخرى لا تستطيع محكمة العدل الدولية النظر فيها، مثل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ومن ثم فإن المحكمة الجنائية الدولية تستطيع التحقيق في مجموعة واسعة من الجرائم مقارنة بمحكمة العدل الدولية. ومع ذلك، لا يمكنها أن تفعل ذلك إلا في الحالات التي تنشأ في الدول الأطراف في نظام روما الأساسي.

دور المحكمة الجنائية الدولية في حرب أوكرانيا

أعلن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، في 28 فبراير 2022، أنه سيسعى للحصول على إذن لفتح تحقيق في الوضع في أوكرانيا، على أساس استنتاجات المكتب السابقة الناشئة عن الفحص الأولي الذي أجراه، والذي يشمل أي جرائم مزعومة جديدة تقع ضمن اختصاص المحكمة، وفي 1 مارس 2022، تلقى المكتب إحالة من دولة طرف من جمهورية ليتوانيا، في 2 مارس 2022، قدمت مجموعة من الدول الأطراف إحالة مشتركة، في 2 مارس 2022، أعلن المدعي العام أنه شرع في فتح تحقيق في الوضع في أوكرانيا على أساس الإحالات الواردة، في 17 مارس/آذار 2023، أصدرت الدائرة التمهيدية الثانية للمحكمة الجنائية الدولية أمري اعتقال بحق شخصين في سياق الوضع في أوكرانيا: الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والسيدة ماريا ألكسيفنا لفوفا-بيلوفا، مفوضة حقوق الطفل في مكتب رئيس الاتحاد الروسي، للاعتقاد بأن كل مشتبه به يتحمل المسؤولية عن جريمة الحرب المتمثلة في الترحيل غير القانوني للسكان (الأطفال) والنقل غيرالقانوني للسكان (الأطفال). من المناطق المحتلة في أوكرانيا إلى الاتحاد الروسي، مما يضر بالأطفال الأوكرانيين.

دور المحكمة الجنائية الدولية في حرب غزة

دق خبراء الأمم المتحدة ناقوس الخطر في 16 نوفمبر 2023 بأن هناك " إبادة جماعية قيد الإعداد " في غزة، في ضوء الأدلة المتزايدة على نية الإبادة الجماعية وفشل المجتمع الدولي في التوصل إلى وقف لإطلاق النار، وبعد فترة وجيزة، قامت خمس دول – جنوب أفريقيا وبنغلاديش وبوليفيا وجزر القمر وجيبوتي، بإحالة جماعية إلى المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في مزاعم جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، التي يعتقد أنها ارتكبت في فلسطين، واستكمل ذلك بدعوى قضائية رفعتها إلى المحكمة ثلاث جمعيات حقوقية فلسطينية (الحق، الميزان، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان)، طالبت فيها بإضافة تهمتي "الفصل العنصري" و"الإبادة الجماعية" إلى هذا التحقيق.

ترتبط هذه الإحالات والشكاوى بتحقيق أوسع فتحته المحكمة الجنائية الدولية في 3 مارس 2021، ولا يزال التحقيق مستمرًا، والذي يغطي الجرائم المزعومة المرتكبة "في فلسطين منذ 13 يونيو 2014، وهذا يعني أن اختصاصها يمتد إلى الجرائم التي تحدث اليوم في تلك المناطق نفسها، وتشرف ولايتها القضائية على غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية؛ الكيانات التي تحددها على أنها تتألف من دولة فلسطين. وفي إطار الحرب الحالية على غزة والعنف في الضفة الغربية، تشمل انتهاكات القانون الإنساني الدولي التي تم رفعها الهجمات العشوائية ضد السكان المدنيين، وقصف المستشفيات والمدارس وعمال الإغاثة التابعين للأمم المتحدة في غزة، واستهداف الصحفيين ، وغيرها من الأمور التي تعد جرائم تدخل في اختصاص المحكمة، وتندرج كل هذه الأفعال ضمن تعريف جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المنصوص عليه في نظام روما الأساسي لعام 2002 ، ورغم أن إسرائيل ليست عضوا في المحكمة، ولا تعترف باختصاصها القضائي، لكن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أكد أنها تتمتع بالسلطة القضائية فيما يتعلق بجرائم الحرب المحتملة التي ارتكبها مقاتلو حماس في إسرائيل والإسرائيليون في غزة.

3- أمن دولي ـ محكمة العدل الأوروبية ـ الجدل حول وضع حماس على قائمة التطرف

تعد محكمة العدل الأوروبية الهيئة المسؤولة عن تنفيذ القانون بالاتحاد الأوروبي، ما يؤكد على أهميتها بين المؤسسات داخل التكتل الأوروبي، إذ لعبت دوراً مهماً وحاسماً في عدة قضايا شائكة بين الدول الأعضاء مثل الهجرة، إضافة إلى تصنيف بعض الحركات والجماعات على قائمة الإرهاب، نظراً لما تمثله من تهديد على أمن ومستقبل الاتحاد. ومؤخراً تردد اسم محكمة العدل الأوربية من جديد، مع تصاعد الحرب بين إسرائيل وحركة حماس في قطاع غزة، لتطرح تساؤلات حول مهام أعلى هيئة قضائية بالاتحاد الأوروبي، ودورها في التوقيت الراهن لمواجهة تحديات المرحلة.

هيكلة محكمة العدل الأوروبية

تتمتع محكمة العدل الأوروبية بالاستقلالية التامة، وتقوم بمهام التفسير والتطبيق الموحد لقانون الاتحاد الأوروبي كونها أعلى محكمة في الاتحاد، وتتولى سلطات تسوية النزاعات القانونية بين مؤسسات الاتحاد والدول الأعضاء بها، إضافة إلى الأفراد والشركات، وتلعب محكمة العدل هذا الدور منذ تأسيسها في 1952، والإعلان عن إجراءات تأسيسها في مارس 1953، لتصدر أول حكم لها في 21 ديسمبر 1954. وتتشكل من قاض واحد من كل دولة عضو بالاتحاد، و11 من المدعين العامين يتم اختيارهم وفقاً لاتفاق مشترك بين حكومات دول التكتل، بعد استشارة لجنة مختصة لتقديم المشورة، وتصبح مدة ولايتهم (6) سنوات قابلة للتجديد. وتصبح معايير اختيار هيئة المحكمة بناءً على الأشخاص الذين يتمتعون بالاستقلالية والكفاءة والخبرة في المجالات القانونية، وينتخب رئيس المحكمة من بين القضاة الذين يمثلون الدول الأعضاء لفترة (3) سنوات قابلة للتجديد، وتتخذ من لوكسمبورغ مقراً لها. وتتكون المحكمة من محكمة العدل والمحكمة العامة التي تأسست في 1988 وتتشكل من قاضيين عن كل دولة عضو

بالتكتل الأوروبي، ومحكمة الخدمة المدنية التي أنشئت في 2004، التي توقفت عن العمل في 2016 في إطار إصلاح الهيكل القضائي للاتحاد،

دور محكمة العدل الأوروبية

تتعلق اختصاصات محكمة العدل الأوروبية بتفسير الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي يبرمها الاتحاد، والفصل في المنازعات بين الدول الأعضاء حول تفسير القوانين والمعاهدات ذات الصلة، والفصل في المسائل المرفوعة إليها من المحاكم الوطنية، وتحديد القوانين الواجب تطبيقها، وتفصل في الطعون المقدمة من كل طرف بالبرلمان الأوروبي ومجلس المحاسبة والبنك المركزي الأوروبي، ويجوز لأي مواطن أوروبي إقامة دعوى أمام محكمة العدل الأوروبية ما دام الأمر يتعلق بتصرف قانوني يؤثر بشكل مباشر عليه، وفي الوقت نفسه لا تتطرق المحكمة إلى القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان فقط، كونها من اختصاص المحكمة الأوروبية العليا لحقوق الإنسان.

تعمل المحكمة على مرحلتين، مرحلة كتابية تتمثل في تقديم الأطراف بيانات مكتوبة للمحكمة، وتقديم الملاحظات من قبل السلطات الوطنية ومؤسسات الاتحاد وأحياناً الأفراد، ويلخص القاضي المقرر الذي يتم مناقشته في الجلسة العامة للمحكمة، ويتحدد عدد القضاة الذين يعملون على القضية وفقاً لأهميتها، ويتراوح عددهم ما بين (3- 5- 15) قاضياً، وفي أغلب القضايا يتعامل (5) قضاة، والمرحلة الثانية تكون مرحلة شفيهة (جلسة استماع عامة)، وفي حالة إذا قررت المحكمة ضرورة الاستعانة برأي المحامي العام، يتم تقديمها له بعد جلسة الاستماع بأسابيع، ثم يتداولها القضاة ويصدرون الحكم. وتلعب المحكمة دوراً محورياً في صياغة القوانين الأوروبية وضمان تطبيقها، وساهمت معاهدة لشبونة في 2009 تعزيز دور محكمة العدل الأوروبية في تفسير القوانين وتوسيع صلاحياتها كونها الهيئة القضائية العليا بالاتحاد، بجانب توسيع الأساس القانوني للتكتل الأوروبي وتقسيم السلطات بين الدول الأعضاء، استجابة للمخاوف من المركزية، إضافة إلى إدراج

ميثاق الحقوق الإنسانية كوثيقة ملزمة قانونياً لتطوير قانون الاتحاد ويحمي الحقوق الأساسية والمدنية لمواطنيه.أمن دولي - موقف دول أوروبا من حركة حماس

علاقة محكمة العدل الأوروبية بباقي المؤسسات الأوروبية

بحكم دورها واختصاصاتها، تتعاون محكمة العدل الأوروبية مع باقي مؤسسات التكتل، وفي مقدمتها المفوضية الأوروبية بشأن ملف اللاجئين والمهاجرين، من أجل ضمان امتثال قوانين وسياسات الاتحاد لاتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام 1967، لذا تتعاون أيضاً محكمة العدل مع المحاكم الوطنية للدول الأعضاء لضمان تطبيق قانون الاتحاد، وفي بعض الحالات قد تلجأ المحاكم الوطنية إلى محكمة العدل لتفسير قانون أو توضيح صلاحيته، ويمكن أن ترفع المفوضية الأوروبية أو دولة بالاتحاد الأوروبي دعوة ضد حكومة أخرى بالاتحاد أمام محكمة العدل لعدم إنفاذها للقانون أو اتخاذها لإجراءات تنتهك القانون، وتلزم المحكمة هذه الدولة بضرورة أن تعيد الأمور إلى وضعها الصحيح بعد إخطارها برفع دعوى ضدها. وفي الوقت نفسه يمكن أن يطالب مجلس الاتحاد الأوروبي أو المفوضية الأوروبية أو البرلمان الأوروبي محكمة العدل، بإلغاء بعض القرارات إذا كانت تنتهك معاهدات التكتل.

قرار المحكمة بشأن حركة حماس

أدرجت محكمة العدل الأوروبية حركة حماس على لائحة الاتحاد الأوروبي للإرهاب في 2001، بينما رفعت في 2014 الحركة من قوائم الإرهاب لوجود أخطاء في الإجراءات القانونية، وأعاد التكتل الأوروبي إجراءاته لرفع حماس من لائحة الإرهاب وتم تعليق القرار في 2015، وأوصت المدعية العامة بمحكمة العدل إليانور شاربستون، بحذف حركة حماس من قوائم الإرهاب في 2016. وتم إعادة النظر في القضية مرة أخرى أمام المحكمة الابتدائية، في أعقاب قرار محكمة العدل بإبقاء حماس ضمن قوائم الإرهاب في 2017، ليأتي قرار

المحكمة الابتدائية بإلغاء قرار محكمة العدل بشأن إدراج حماس وكتائب القسام (الجناح العسكري للحركة) على قوائم الإرهاب في 2019، بينما حسمت محكمة العدل هذا الجدل بتأييدها لقرار المجلس الأوروبي بإبقاء حماس على قوائم الإرهاب، معلنة أن المحكمة العامة أخطأت في تنفيذ القانون في 2021.أمن دولي ـ محكمة العدل الدولية، ودورها في حرب غزة

المعايير التي تعتمدها المحكمة الأوروبية في تصنيف الجماعات المتطرفة

ترتكز معايير محكمة العدل الأوروبية في تصنيف الحركات كجماعات متطرفة وفقاً لمعايير الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالموقف المشترك (CFSP) 2016/1693الذي يحدد الأعمال التي تمثل تهديدات إرهابية، عبر جمع المعلومات من المؤسسات الأمنية أو الاستخباراتية أو القضائية، وتعتمد المحكمة في أحكامها على معايير الدوافع، من بينها شهادات الشهود وسجل الجماعة وأنشطتها، إضافة إلى معايير الاعتراف المتعلق بإعلان أي جماعة مسؤوليتها عن حادث إرهابي أو إقرارها بأي تعاون مع جماعات أخرى متطرفة، بجانب معايير التاريخ والسجل السابق المتعلق بتحركات الجماعة وعلاقاتها بأشخاص ذات صلة بتنظيمات متطرفة. وتتمتع محكمة العدل بسلطة قضائية في (3) مجالات هم، الأحكام الأولية، وإجراءات الانتهاك، والإجراءات المباشرة، ما يتيح لها إدراج الحركات على قوائم الإرهاب، والبت في أي طعون بشأن هذه الأحكام بالاستناد إلى قوانين الاتحاد.

أبرز القضايا التي تناولتها محكمة العدل الأوروبية

مارس – أبريل 2012: رفعت المفوضية الأوروبية لمحكمة العدل مخالفات بشأن الحكومة المجرية وقتها، بعد أن فحصت المفوضية تعديلات قانونية أجرتها الحكومة المجرية على استقلال القضاء والوزير المختص بالمحافظة على سرية بيانات المواطنين، ولم تبدي

المجر أي نية لتغيير القوانين حتى تتماشى مع مواثيق الاتحاد، وقد تتعرض المجر لعقوبات حتى تغير القوانين.

مارس 2017: منحت المحكمة الحق للمؤسسات بأن تحظر ارتداء أو إبراز أي رموز سياسية أو دينية أو فلسفية حفاظاً على الحيادية، وأصدرت هذا القرار بشأن قضيتين في بلجيكا وفرنسا، بخصوص شكوى مسلمتين اعتبرتا أنهن تعرضتا للتميز في العمل بسبب الحجاب، وجاء رد المحكمة أن منع ارتداء هذه الرموز لا يشكل تمييزاً على أساس الدين أو العقيدة.

سبتمبر 2017: أصدرت المحكمة قراراً يلزم سلوفاكيا والمجر باستقبال لاجئين، وفقاً لقانون الاتحاد في 2015 حول إعادة توزيع اللاجئين على الدول الأعضاء بالاتحاد.

ديسمبر 2020: اعتبرت المحكمة أن المجر انتهكت التزامها بشأن اعتقال غير قانوني للمهاجرين في مخيمات على الحدود وترحليهم، وجاء الحكم لصالح قرار المفوضية الأوروبية التي اتخذت إجراءات ضد أنظمة اللجوء بحكومة رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان.

يوليو 2021: أقرت المحكمة بحق الشركات في منع الموظفات المسلمات من ارتداء الحجاب في ظروف معينة، بشأن حكمها الصادر في دعوتين مقدمتين من امرأتين في ألمانيا.

سبتمبر 2021: أقرت المحكمة بحق آباء الأطفال اللاجئين الذين حصلوا على حماية ثانوية التمتع بنفس الوضع، إذا تقدموا بطلب رسمي قبل أن يصل أطفالهم لسن النضج القانوني.أمن دولي ـ محكمة العدل الدولية، ودورها في حرب غزة

**

تقييم وقراءة مستقبلية

-تعد محكمة العدل الدولية هي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، تعمل محكمة العدل الدولية بموجب نظام أساسي. للمحكمة دور في حل النزاعات القانونية التي تحيل إليها الدول وفقا للقانون الدولي.

-وافقت محكمة العدل الدولية بشأن التدابير المؤقتة بحرب أوكرانيا في العام 2022، وقررت تعليق موسكو الفوري للعمليات العسكرية ضد أوكرانيا، وهو قرار الأمر الذي لم تنفذه روسيا.

-يمكن القول على الرغم من أن قرارات محكمة العدل الدولية نهائية وغير قابلة للاستئناف، إلا أن المحكمة ليس لديها أي وسيلة لتنفيذها. ولم تحكم المحكمة في هذه المرحلة بشأن جوهر القضية التي بحق الإبادة الجماعية في غزة، واعترفت بحق الفلسطينيين في غزة في الحماية من أعمال الإبادة الجماعية.

-بات متوقعا فرصة صدور أي قرار لإنفاذ القرار الخاص بشأن حرب غزة ضئيلا، حيث أن الآلية الرسمية الوحيدة في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية لتنفيذ قرارات المحكمة هي الإحالة إلى مجلس الأمن الدولي. لا سيما عندما تشغل دولة موضوع القرار أو حليف وثيق لهذه الدولة مقعدا دائمًا في مجلس الأمن الدولي.

-من المرجح أن يساهم قرار محكمة العدل الدولية سببا في تصعيد الضغوط على إسرائيل وحلفائها، بما في ذلك الولايات المتحدة، لاتخاذ الخطوات اللازمة لضمان احترام إسرائيل للحقوق المدنيين في غزة.

**

- يمثل الوضع في فلسطين سياق واضح وموثقاً لانتهاكات صارخة للقانون الدولي الإنساني وجرائم يصفها خبراء الأمم المتحدة والعديد من

الساسة والخبراء والقانونيون حول العالم بأنها ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية.

- زار المدعي العام لمحكمة الجنائية الدولية كريم خان معبر رفح بين مصر وغزة في 29 أكتوبر واستمع لشهادات من الجانبين، ومع ذلك، فإن أحدث تصرفات المدعي العام أثارت مخاوف جدية من أن اختياره المحتمل للقضايا في المستقبل سيشكل مثالاً آخر على ممارسة الانتقائية والمعايير المزدوجة التي تعرضت لانتقادات واسعة النطاق في المحكمة الجنائية الدولي، كونه خصص وقت أطول للاستماع للضحايا من الجانب الإسرائيلي في المقابل خصص 10 دقائق فقط للاستماع على شهادات أسر الضحايا الفلسطينيين، بما فيهم سيدة فقدت 30 شخصاً من عائلتها.

- التوقعات المتشائمة بخصوص نتائج تحقيقات الجنائية الدولية يتعلق بمدى الخوف من تطبيق مزدوج للمعايير في الفصل بين الضحايا، فبينما زار المدعي العام في إسرائيل المناطق التي وقعت فيها هجمات حماس في 7 أكتوبر، رفض خان في فلسطين زيارة أي من مئات المستوطنات ونقاط التفتيش الإسرائيلية غير القانونية في الضفة الغربية، ولجميع هذه الأسباب، أعرب الضحايا عن خشيتهم من أن المدعي العام "يطبق معايير مزدوجة من خلال تركيز جهوده فقط على حماس.

- هناك انتقاد آخر موجه للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بخصوص الفصل في أزمة غزة تتعلق بتجاهل تصريحات الساسة الإسرائيليين، بخصوص التهجير القسري أو القتل المتعمد للسكان المدنيين داخل قطاع غزة، منها على سبيل المثال: "لا يوجد مدنيون في غزة "، أو " نحن نقاتل حيوانات بشرية "، أو " محو غزة بأكملها وقد ندد خبراء الأمم المتحدة وغيرهم من عشرات القادة والمسؤولون بهذه التصريحات والتي قد تكون بمثابة دليل على الإبادة الجماعية،

- إن تطور الوضع في فلسطين يؤكد أن العدالة الجنائية الدولية تظل غير متكافئة عندما يتعلق الأمر بالدول القوية، مع تزايد القلق بشأن الضغوط السياسية التي تمارس على المحكمة والتي قد تكون سبباً في صدور حكماً غير عادل.

ينظر للمحكمة الجنائية الدولية اليوم بضرورة تطبيق عادل للقانون الدولي، والتعامل مع غزة بالمثل مع أوكرانيا، ومعاقبة المجرمين دون انحياز أو استجابة للضغوط السياسية.

**

-واقع محكمة العدل بعد معاهدة لشبونة يؤكد على أهميتها في ضمان تطبيق القوانين، كونها جزءاً لا يتجزأ من عمل الاتحاد وتطويره، للتصدي لأي تحديات تهدد وحدة وقوة التكتل الأوروبي. ولعبت المحكمة دوراً مهماً على مدار عقود في إدراج بعض الكيانات والأشخاص على قوائم الإرهاب، واتخاذ قرارات حاسمة للحفاظ على النظام السياسي الديمقراطي في الاتحاد الأوروبي وداخل الدول الأعضاء به، ومنع أي محاولات لتيارات اليمين المتطرف من فرض سياساتها المهددة لأمن المجتمعات الأوروبية.

-يبرز دور محكمة العدل الأوروبية في القضايا الخلافية بين الدول الأعضاء، ومن بينها ملف الهجرة واللجوء وتوزيع اللاجئين على دول الاتحاد، خاصة وأن هذا الملف شائك منذ سنوات، وتتباين فيه مواقف الدول وإجراءاتها في استقبال اللاجئين والمهاجرين، وآليات تطبيق القوانين وترحيلهم إلى بلادهم مرة أخرى، لذا كانت قرارات المحكمة متسقة مع قوانين الاتحاد والمفوضية الأوروبية، وساهمت في مواجهة إجراءات بعض الدول المتشددة مثل المجر ضد اللجوء والهجرة.

-تزايد التوترات مع روسيا في ضوء استمرار الحرب الأوكرانية لعامها الثاني، وتوتر المشهد بين إسرائيل وحماس، يزيد من أهمية محكمة العدل في حسم القضايا الخلافية داخل الاتحاد، والمتعلقة بشأن

التصعيد في أوكرانيا والشرق الأوسط، تجنباً لدخول التكتل الأوروبي في أزمة داخلية جديدة، خاصة وأن الانقسام قائم بين دول التكتل حول دعم إسرائيل ووقف تمويل وكالة "الأونروا" في غزة، في أعقاب الاتهامات الإسرائيلية الموجهة ضد الوكالة بالتورط في أحداث "طوفان الأقصى"

-تعامل محكمة العدل مع مسألة إدراج حماس على قوائم الإرهاب، يشير إلى توافق مؤسسات الاتحاد الأوروبي مع معايير أعلى سلطة قضائية، والتزام هذه المؤسسات بقرارات محكمة العدل الأوربية، بشأن تصنيف الكيانات كجماعات متطرفة.

-إن المرحلة المقبلة ستشهد عودة لمحكمة العدل إلى الواجهة من جديد، نظراً لأن الاتحاد الأوروبي سيلجأ إليها لفض نزاعات كثيرة بين الدول الأعضاء المتعلقة بالقضايا الجدلية، خاصة وأن تيار اليمين المتطرف آخذ في التصاعد في عدة دول، ما يعني أن مسألة عدم الامتثال لقوانين ومواثيق التكتل واردة الحدوث، ما يتطلب قرارات حاسمة من المحكمة للتأكيد على إنفاذ القانون وفقاً للمعايير المتفق عليها بين الدول الأعضاء.

-نظراً لأن دور المحكمة يؤكد على أهمية التزام الدول باتفاقيات التكتل الأوروبي، لذا سيصبح دور واختصاصات محكمة العدل الأوربية مثار للمناقشة بين الدول الأعضاء، في ضوء ظهور آراء من داخل بعض الدول، بضرورة استقلال بلدانهم عن الاتحاد وقوانينه، ما يعني تفاقم الخلاف حول المركزية والاستقلالية مرة أخرى، واتجاه بعض الدول التي يهيمن فيها التيار اليميني المتطرف على الحكم، للمطالبة بتقليص نفوذ المحكمة.

الهوامش

Top UN court rejects South African request for urgent measures to safeguard Rafah

http://tinyurl.com/t2m7pv3f

محكمة العدل الدولية: على إسرائيل "منع ومعاقبة" التحريض على الإبادة في قطاع غزة

http://tinyurl.com/pd5tr45h

محكمة العدل الدولية

http://tinyurl.com/2wdvscu9

النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية

http://tinyurl.com/393r8p8c

**

War Crimes- Background

https://bitly.ws/3dvoN

Definition of War Crimes

https://bitly.ws/3dvp4

HOW DOES THE INTERNATIONAL COURT OF JUSTICE DIFFER FROM THE INTERNATIONAL CRIMINAL COURT?

https://bitly.ws/3dvpd

The ICC Prosecutor’s Double Standards in the Time of an Unfolding Genocide

https://bitly.ws/3dvpj

From Gaza to The Hague: Navigating the ICC Investigation and the Pursuit of Palestinian Justice

https://bitly.ws/3dvpt

**

محكمة أوروبية تجيز حظر الحجاب في أماكن العمل في ظروف معينة

https://bit.ly/3uuKGDX

العدل الأوروبية: المجر تنتهك قانون اللجوء بالاتحاد الأوروبي

https://bit.ly/3wgDUlE

Court of Justice of the European Union (CJEU)

https://bit.ly/3wbyHLQ

The Court of Justice of the European Union

https://bit.ly/49G8Wlc

*حقوق النشر محفوظة إلى المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات ECCI

27 فبراير 2024